(٤)

صورة الشرق المفترضة
(آليات تسويق التخلف)

منذ ١١ أيلول تُركز الأيديولوجيا الرأسمالية على تصوير الأمور وكأن البيئة القائمة في الشرق ترفض، من حيث الأساس ولعلة فيها، المكتسبات والقيم الحديثة التي أتت بها الرأسمالية الأوروبية، وبالتالي فتلك البيئة متكلسة جامدة ومنغلقة، وهي نزّاعة لإنتاج الدكتاتوريات، والاستبداد، والإرهاب معاً، ولهذا من المستحيل «زرع» الديموقراطية والحرية فيها، ومن غير الممكن أن تنتقل بالتالي إلى مصاف الحضارة، الملخصة في القيم الرأسمالية ذاتها.

ولعل الأحداث الأخيرة ضد الإرهاب تغذي هذه الصورة وتضخم منها، بل وتكرر اختراعها، لأنها المبرر لكل الحرب القائمة.

ولا شك أن في ذلك تجاهل لتاريخ طويل، وفيه تزوير لهذا التاريخ بالذات، لأن «معركة الحداثة التي بدأت منذ بداية القرن التاسع عشر مع محمد علي باشا تشير بوضوح إلى أن هذه البيئة كانت تنزع نحو التجديد وتمثل القيم الحديثة من جهة، وأن الرأسمالية الأوروبية وقفت ضد ذلك من جهة أخرى. وبالتالي فإن التخلف، والاستبداد والإرهاب هو ما أرادته الرأسمالية ذاتها في الشرق.

سأشير أولاً إلى أنه ليس من بيئة غير قابلة للتطور والتحديث، وليس من فكر (أو دين) غير قابل للتحول، ومواكبة التطور، أو التأثر به، فليس من بنية مطلقة الإغلاق، لأنها حينها سوف تندثر وتتلاشى. لكن تحقق ذلك يفترض وجود

الظرف المؤاتي الذي يسمح بتحقيق التطور ذاته ، وأقصد بالتحديد الظرف الذي يسمح بتحقق التطور الاقتصادي عبر انتقال البنى القديمة التي كان الفكر القديم معبّراً عنها (أو نتاجاً لها) إلى الحداثة، وهنا عبر الانتقال إلى الرأسمالية التي تعني تحديداً نشوء الصناعة كأساس لمجمل التكوين الاقتصادي، إذ ليس من الممكن للفكر والمؤسسات (التي هي الدولة) أن يحدثا من دون تطور في الاقتصاد، على رغم أن محاولات تمرّد الفكر تبدأ قبل ذلك، وتطمح لأن تفرض نمطاً جديداً، ويكون لها دور مهم هنا. لكن الحداثة تتحقق فحسب حينما يتم تحديث الاقتصاد، ونشوء الرأسمالية نموذجي في هذا المجال، حيث تحقق تحديث الفكر والدولة بعد عقود من انتصار الرأسمالية.

وهنا سنلمس أزمة تطور المجتمعات المخلّفة، والتي أسمّيها مخلَّفة لأن بنى النمط الرأسمالي العالمي فرضت عليها أن «تتطور» عبر إعادة إنتاج ذاتها، أي عبر إعادة إنتاج تخلفها، ولهذا غدت متكيِّفة وهذا التخلف رغماً عنها، وبالتالي انحكمت لأزمة عميقة في مجال الفكر والثقافة، حيث كانت الرأسمالية الغربية عامل تدمير لكل محاولات التطور في الاقتصاد كما في الفكر/ الثقافة، خصوصاً وهي العنصر المسيطر عبر الاستعمار أولاً وعبر الهيمنة فيما بعد، وبهذا فقد استمرت البنى الفكرية القديمة، أي الأيديولوجية التقليدية التي توسم اليوم بكل الصور التي تظهر في الإعلام الرأسمالي، ومن ثم عاشت البنى الفكرية الحديثة أزمة عميقة، فلم تستطع أن تهيمن.

لكن المسألة، ربما كانت أعقد من ذلك، إذ إن عملية «إعادة إنتاج التخلف» التي كان يقوم بها النمط الرأسمالي العالمي عن وعي، طالت كذلك الفكر، بمعنى أن الحفاظ على تخلف البنى الاقتصادية الاجتماعية كان يترافق مع الحفاظ على البنى

الفكرية التقليدية وعلى تدعيمها. لهذا كان مثقفو الحداثة، الذين يعملون من أجل اكتساب الوعي المدني الحديث وعلى تعميمه في بلدانهم، محاصرين بالقوى التقليدية المحلية، وكذلك بقوى النمط الرأسمالي العالمي. فقد كانت قيم الديموقراطية والقومية، والعلمانية، والتحرر مرفوضة من الطرفين. ومحاربة منهما معاً، عبر تحالف بينهما حفيّ حيناً، وواضح في الغالب.

إن رفض التحديث الاقتصادي في الشرق، الذي هو هدف الرأسمالية الغربية، ارتبط برفض التحديث الفكري، مما جعل الرأسمالية ترفض في الشرق قيمها التي أنتجتها، وتدعم قيماً تكرست منذ العصور الوسطى في لحظة فصام مرعبة فرضتها مصالحها، الاقتصادية بالأساس، حيث سيبدو الفكر المطالب بالديموقراطية والعلمانية والتحرر، هو الفكر الداعي إلى التحديث الاقتصادي والتصنيع وإلى الاستقلال، والتوحد القوميين، وهو ما يهدد مصالحها.

وما دامت المصلحة هي الأساس فإن دعم البنى التقليدية غدا ضرورياً، بحيث يمكن تكييف التخلف مع هذه المصلحة، وهو ما حدث خلال القرن العشرين، وأسس للتكوين المخلّف السائد، على رغم كل محاولات التحديث التي جرت، والتي كانت محط رفض ومقاومة من قبل تلك الرأسمالية..

وإذا كان الفكر قد شهد محاولات إصلاح وتحديث منذ عصر النهضة (أو في عصر النهضة)، من أجل إعادة تأسيسه عبر اكتساب الحداثة، فسنلمس أن الرأسمالية الغربية كانت منذ البدء تدعم الأيديولوجيا التقليدية في مواجهته، ومنذ تأسيس حركة الإخوان المسلمين في مصر سنة ١٩٢٨، والدعم الرأسمالي مستمر لهذه الحركات الأصولية ولفكرها، وحتى لكل نشاطها الإرهابي.

وستظهر المفارقة واضحة حينما نلحظ موقف الدول الرأسمالية في الصراع الذي

نشأ في الوطن العربي بين الحركة القومية العربية من جهة والقوى التقليدية والحركات الأصولية من جهة أخرى. فقد دعمت وبكل قوة «الدول الأصولية»، والحركات الأصولية، وشنت الحرب ضد قوى التحديث التي اعتنقت ـ بهذا القدر أو ذاك ـ المفاهيم ذاتها التي كانت نتاج الرأسمالية، فهذه القوى هي التي شكلت خطراً على مصالحها.

لقد هدفت الرأسمالية ـ منذ البدء ـ إلى عرقلة نشوء التيارات الفكرية الحديثة في الشرق، ولم تطمح إلى نشر فكرها، وكان مدخلها إلى ذلك هو تدعيم البنى الفكرية السائدة، وعلى تعزيزها كذلك، وتكيّفها بما يخدم مصالحها هي أولاً، ومصالح مشتركة معها ثانياً، لأنها عبر ذلك تمنع تحول الانفجارات الشعبية إلى حركات هادفة إلى تحقيق التحديث، وتطوير الصناعة وتحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياسي، حيث أن هذه التيارات الحديثة (القومية والماركسية) هي وحدها التي تطمح إلى تحقيق ذلك، وهي القادرة عليه.

وكما أشرت فإن التصنيع والتحديث هدفان غير مرغوبين من قبل النمط الرأسمالي العالمي، لأنهما يتعارضان ومصالح الرأسمالية الغربية، التي عملت على تكييف البنى الإقطاعية القديمة بما يحقق لها مصالحها، وبالتالي دعمت كبار ملاك الأرض والأرستقراطية العشائرية، ومكّنت لهم السلطة، في إطار إدخالهم ضمن شبكة هيمنتها، ولقد ظلّت المسألة بالنسبة إلى أمريكا هي منع الأمم المخلَّفة من التطور والحداثة، وبالتالي من توطّن مفاهيم القومية، والديموقراطية، والعلمانية، والتحرر، والعدالة...إلخ، مما كان يجعل الدول الرأسمالية تدعم كل القوى المتخلفة والمحافظة والأصولية، وكل النظم التوتاليتارية الاستبدادية، والبطركية.

إذن، المشكلة ليست مشكلة شعوب لا تتطور، أو «أديان جامدة»، وهي الصورة

التي يصرّ الإعلام الغربي على تغذيتها وتعميمها، بل تكمن المشكلة في أن النمط الرأسمالي العالمي لا يسمح لهذه الشعوب بأن تتطور، ولهذا يعمل ذاك النمط على دعم وتغذية كل ما هو متخلف فيها. لذلك فهو قوة إعاقة وحاجز ردع ضد التطور والحداثة. بمعنى أن الرأسمالية تريد الشرق على الصورة التي ترسمها هي له، وتعمل على تجسيدها واقعياً، ولا تريده أن يسير على طريق تطور الرأسمالية ذاتها، ولأنها قوة إعاقة فقد كانت قوة مواجهة لحركة التحديث والتطور الساعية من أجل تشكيل الدولة/ الأمة، والإصلاح الديني، وتحقيق الديموقراطية ، والعلمنة، ونشوء الصناعة، عملت من أجل هزيمتها، لهذا سيبدو التركيز على أن الرأسمالية تعمل على نشر «حضارتها» المرتكزة إلى الديموقراطية والحداثة، مسألة لا تثير سوى السخرية؛ لأنها كانت تنشر الأصولية ، والاستبداد ، والإرهاب. كما سيبدو بالتالي التركيز على «تخلف الشرق» مسألة أقرب إلى المسخرة.

جريدة السفير

٢٠٠١/٨/٢٣.

الحداثة في منظور غربي
كيف تنظر الرأسمالية إلى تحديث الإسلام؟

كيف يمكن لمثقف حداثي أن يعالج النقد الذي بدأ يوجه للأيديولوجيا التقليدية (وهنا الإسلام) من قبل المثقفين في أميركا ، وأيضاً من قبل المسئولين في الدولة الأمريكية؟

هذا السؤال بدا ملحاً في ضوء ما يرافق «الحرب ضد الإرهاب» من «حرب أيديولوجية» تتناول الإسلام بالتحديد، فالصورة التي باتت تُرسم للإسلام، من قبل مثقفي الدولة الأمريكية، تتحدد في التأكيد على أنه «بنية مغلقة» ترفض «القيم الغربية»، ولهذا تؤسس للصدام مع الغرب (وربما كان هذا هو جوهر فكرة صموئيل هنتغتون).

لكن «الحرب ضد الإرهاب» باتت تفرض «تجفيف جذوره»، الأيديولوجية، لهذا بدأ الضغط على الدول الإسلامية عموماً، وعلى السعودية ومصر خصوصاً، من أجل «تدريس» فهم جديد للدين، يتوافق مع «القيم الغربية»، أو بالأساس يمنع تحوّله إلى أساس لنشوء الإرهاب!! هنا تبدو الدولة الأمريكية وكأنها تعمل حقيقة من أجل التحديث يعكس كل سياساتها السابقة.

كما بدت وكأنها تحمل لواء الحداثة والتطوير، وتصفية البنى التقليدية، لكي «تسود القيم الغربية»، قيم الحداثة ، والديموقراطية ، والعلمانية، والتسامح والانفتاح، فضلاً عن قيم اقتصاد السوق.

هنا يصبح السؤال آنف الذكر ذا حساسية معينة، لأن المثقف الحداثي، عمل منذ

بدء عصر النهضة (هذا العصر الذي تحدد أصلاً بنشوء المثقف الحداثي)، من أجل «تفكيك» الأيديولوجيا التقليدية التي كانت سائدة (والسائدة إلى الآن)، وتأسيس منظومة جديدة، تستند إلى القيم التي أنتجها الغرب الرأسمالي، كونها القيم التي توافق عصراً جديداً بدأ مع نشوء الصناعة، والنمط الرأسمالي، ولقد خاض معركة مزدوجة منذئذ، أولاً ضد البنى التقليدية وأيديولوجيتها، وثانياً ضد الغرب الرأسمالي الذي كان يستعمر وينهب، لكنه كان كذلك يحافظ على البنى التقليدية وأيديولوجيتها ويدافع عنها.

لهذا كانت معركته معقدة ومركبة، ومربكة كذلك، حيث «انحشر» بين «الحداثة الغربية» و «التخلف الشرقي» المتوافقين على ضرورة إفشاله، وإنهاء مشروعه. لقد بدا منذ سبعينيات القرن الماضي ، أن المثقف الحداثي قد تلاشى، حيث انزوى أو «تأسلم» ، أو حتى «تغربن» ، وبدعم من «الغرب الرأسمالي» عادت الأيديولوجيا التقليدية لتبدو أنها المهيمنة. حتى وهي ليست أيديولوجيا السلطة، وبالتالي أصبح حلم الحداثة أقرب إلى الوهم.

لقد أصبحت محاربة الإلحاد وتكريس القيم «الخاصة بنا» و«الأسلمة» هي الأيديولوجيا المهيمنة ، والآن يتقدم الغرب الرأسمالي من أجل «التحديث» ولسوف يقدّم «تفسيراً» جديداً، ملزماً لنا؛ ليبدو التاريخ وكأنه مسخرة، لهذا فمن مهام المثقف الحداثي أن يفسر انقلاب الأمور، وأن يعيد تأكيد دوره، ليس لأن الغرب الرأسمالي يسعى حقيقة للتحديث، فهذه مسخرة كما أشرت، بل لأن إعادة الأمل بإمكان التطور والتحديث باتت ضرورة، وهو سوف يكون في صدام مع الغرب الرأسمالي أولاً؛ لأن تحديثه غير «تحديث» ذاك و مصالحهما متناقضة،خصوصاً وأن قضية التحديث مرتبطة بـ «أو مؤسسة على» ضرورة تحقيق التطور الاقتصادي

القائم على الصناعة الأمر الذي يفرض الحاجة إلى الاستقلال، وإلغاء مفاعيل الآليات الرأسمالية العالمية على «الاقتصاد القومي»، وبالتالي يفرض تصادم المصالح.

هذه المسألة كانت في أساس دعم الغرب الرأسمالي للطبقات والقوى التقليدية، ومحافظتها على البنى التقليدية ذاتها، حيث أنها عنصر إعاقة لعملية التصنيع والتحديث وعنصر التحاق بالرأسمالية المسيطرة.

ولا شك في أن النمط الرأسمالي العالمي لا يزال يقوم على الأسس ذاتها، ويهدف إلى مسائل عينها: السيطرة ، والنهب وإعاقة التطور، لأن النهب يفرض تحويل الأمم الأخرى إلى سوق، يجري التحكم بها عبر السيطرة و«الحرب ضد الإرهاب» هي حرب من أجل تكريس ذلك في عالم أحادي القطب، فهي حرب من أجل انفتاح الأسواق «وانفلاتها» وهي حرب من أجل السيطرة على المواد الأولية، وهي كذلك حرب من أجل تدمير مستويات التطور التي تحققت خلال فترة الحرب الباردة، وأسست لاستقلالية ضرورية وبالتالي فهي حرب من أجل أن يتحقق النهب الضروري لتراكم الرأسمال الإمبريالي، والضروري لتجاوز الرأسمالية أزماتها.

في هذا الوضع ماذا يعني «التحديث» الذي بات هاجس «المثقف العربي»؟ إنه يعني تكييف البنى (بما فيها الأيديولوجيا التقليدية) بما يحقق مصالحه، أي بما يسمح بـ «قبول» آليات النهب والسيطرة، بمعنى أنه لا يهدف إلى أن يجري تجاوز هذه البنى، بل يهدف، بالضبط، إلى استمرارها مكيفة وحدود مصالحه. هذا ما عمل عليه منذ بدء الاستعمار، وهذا ما استمر يعمل على تحقيقه.

وهنا يتحقق الفارق مرّة أخرى بين «تحديث الغرب» و مطامح المثقف الحداثي، الذي يسعى من أجل تجاوز البنى التقليدية في إطار مشروع مجتمعي شامل يهدف إلى

الاستقلال ، والوحدة، والديموقراطية ، والعلمانية ، وتحديث القيم ، وبالأساس لبناء المجتمع الصناعي. وبالتالي ليبقى تصادم المصالح أساساً غير قابل للردم، ولتبقى رؤى التحديث متناقضة، وغير قابلة لجسر الهوّة، وسيبقى المثقف الحداثي (وكل حركة الحداثة والتقدم عندنا) غارقاً في تناقض مزدوج مع البنى التقليدية ، وقواها وأنظمتها من جهة ومع «الغرب الرأسمالي» من جهة أخرى؛ لأنه لا يسعى إلى «تحديث» البنى فحسب، بل يسعى كذلك لتأسيس مجتمع بديل، يستند إلى نمط اقتصادي اجتماعي آخر يتضمن كل منجزات الرأسمالية، لكنه لا يخضع لآلياتها.

إن حلم المثقف الحداثي يتمحور ـ إذن ـ حول إدراج مجتمعه في مسار الحضارة من دون أن يكون خاضعاً أو تابعاً، انطلاقاً من تأسيس التكوين القادر على تحقيق التكافؤ، وهو في ذلك يتمسّك بـ «الخصوصية»، لكنها ليست «الخصوصية الثقافية» التي تطرح، وتكون غطاء رفض الغرب (وهنا كل الغرب)، بل الخصوصية التي تجعل للأمة كيانها الفاعل والمميّز معاً، والقادر على بناء العلاقات المتكافئة في هذا العالم المضطرب.

الحوار المتمدن

٩/ ٦/ ٢٠٠٢.

عن اليسار الغائب والأصولية الناشطة

أظهرت الحرب الأمريكية الأخيرة، المسماة الحرب ضد الإرهاب، بأن تحوّلاً عميقاً قد حدث في جبهة القوى التي تناهض الرأسمالية وتسعى للتحرر والاستقلال. حيث بدت القوى الإسلامية الأصولية وكأنها «المحارب الجاد» ضد الولايات المتحدة، والمتصدي لكل مخططاتها، لكن في إطار أيديولوجي مختلف، لتبدو الحرب وكأنها حرب دينية (أو حرب صليبية حسب التعبير المفضل لكل من بوش الابن، وابن لادن، وليبدو الصراع العالمي وكأنه صدام حضارات) حسب التعبير المفضل لصامويل هينتنغتون.

فقد تحول هدف الصراع إلى صراع ضد الشر (وهذا تعبير مُستلهم من الدين المسيحي) الذي هو الإرهاب، حسب تعبير بوش الابن، وصراع ضد الإلحاد حسب ابن لادن. لنغرق في معمعة تصورات لا تمت بأية صلة لما كان منذ زمن قريب، وبالأساس لا تمت بأية صلة لطبيعة الصراع الواقعي، بل إنها تموه عليه، وتضلل فيه، وبالتالي لا تسمح له بأن يتحول إلى صراع حقيقي، صراع يقود إلى نتائج واضحة تخدم الشعوب وتسمح في تحقيق تقدمها.

لقد توضّح الصراع إذن ، وكأنه صراع بين «الخير والشر» حسب تعبير بوش الابن، أو بين «الإيمان والإلحاد» حسب تعبير ابن لادن، ولاشك في أن كلاً منهما يفضي إلى الآخر، وبدا وكأن القوى الإسلامية هي قوة المواجهة للرأسمالية، وأنها المعنية بتحقيق الانتصار على الولايات المتحدة. بينما بدا وكأن اليسار تعبير لا يعني شيئاً، وربما سوى التكيف والسيطرة الأمريكية (العولمة)، أو أنه تعبير بات من

الماضي، لهذا حلت صورة ابن لادن محل صورة غيفارا، بل أيضاً محل صورة ماركس، وانجلز، ولينين...

لهذا بات السؤال المطروح هو: هل انتهى اليسار؟ أو هل يمكن أن يعود اليسار كقوة مواجهة؟ إن قوة اليسار نبعت من كونه قوة المواجهة الأولى للرأسمالية، وحين فقد الأساس الذي كان يجعله كذلك تلاشى.

إن ربع قرن من الانهيارات أفضى إلى تلاشي قوى اليسار تقريباً، حيث انهارت حركات التحرر القومي بعدما حققت إنجازات محدودة، وانهارت أنظمتها بفعل تفككها الداخلي، وكما انهارت المنظومة الاشتراكية بعدما أسهمت الاشتراكية في انتقال المجتمعات التي انتصرت فيها إلى مصاف الدول الرأسمالية المتقدمة، لتبدو كأنها حققت ما حققته الرأسمالية في المراكز، وما عجزت الرأسمالية المحلية عن تحقيقه في بلدانها، وأقصد التصنيع والتحديث، لقد انعكست هذه الانهيارات على مجمل الحركة المناهضة للرأسمالية، فانهارت معظم قوى اليسار وتلاشت، أو هزُلت.

هذا التلاشي كان هو المدخل لتصاعد «الموجة الأصولية» وتحوّلها إلى قوة فاعلة، مدعومة من الرأسمالية العالمية والرأسمالية المحلية التابعة، فكان هذا الصعود جزءاً من عملية التصفية التي بدأت لحركات التحرر القومي وللاشتراكية.

لقد دعمت هذه الموجة من قبل القوى المحافظة في الداخل، لكن أيضاً من قبل الدولة الأمريكية، التي كانت تسعى لتصفية اليسار كونه يسعى لتحقيق أهداف تتناقض ومصالحها (مثل الاستقلال وفك الارتباط، والتصنيع ودور الدولة في المجال الاقتصادي...) وينطلق في صراعه من الأساس الحقيقي (الصراع الاقتصادي والصراع الطبقي).

لهذا سعت كذلك لتحويل أشكال الصراع من ذاك الذي يطرحه اليسار،

وطرحته حركات التحرر القومي، إلى شكل آخر يغرق في التمييز الديني ، والطائفي ، والأثني، ويؤسس لمفهوم «صدام الحضارات» لكنه يفضي بالأساس إلى تهميش قوى الحداثة، ويدمر مواقعها.

لكن معركة الرأسمالية ضد اليسار يجب أن لا تحجب مشكلات اليسار ذاته، وهي المشكلات التي أفضت إلى أن يتلاشى، ولأن تفرض الأزمة، التي تعيشها المجتمعات نتيجة النهب الإمبريالي،الانسياق وراء قوى ظلامية تشوه طبيعة الصراع وتحوله إلى مهزلة. إن أزمة عميقة حكمت قوى اليسار جعلتها تنحدر ، وتفقد دورها الحقيقي، وهذا ما يفرض البحث في مسار اليسار، وفي تكوينه ومشكلاته.

لكن السؤال الضروري هنا، يتحدد في: كيف يمكن أن يعود لليسار دوره؟ كيف يعود لقيادة الصراع ضد الرأسمالية، من أجل التحرر والتقدم؟ وما يفرض ذلك، هو تفاقم الصراعات في إطار النمط الرأسمالي العالمي، واندفاع الشعوب إلى المواجهة.

إن مهادنة الرأسمالية والتكيف معها كان في أساس انهيار اليسار، عبر فقدانه شعبيته، حيث سيبدو أن مبرر وجوده ومكمن قوته هما الصراع ضد الرأسمالية، والسعي من أجل العدالة والحياة الأفضل، وبالتالي فإنه يتلاشى حينما يتخلى عن ذلك، وكان «التعايش السلمي» ، و«دعم الرأسمالية»، ومن ثم الترحيب بالعولمة، مداخل هامة لتلاشيه، لأن الرأسمالية لا تني تعمّق من التناقض، وتزيد من إفقار الشعوب، ونهب الأمم، وبالتالي تزيد من حدة التناقضات، وتعمّق من رفض الشعوب لهيمنتها، ولن يكون لليسار دور إلا إذا أصبح الفاعل في هذا الرفض، والقائد لحركة الشعوب في صراعها مع النمط الرأسمالي العالمي، هذا هو موقع اليسار لكي يكون فاعلاً، ولكي يفرض نفسه كقوة حاسمة.

ولا شك في أن تشوّش المفاهيم حول طبيعة الصراع العالمي، يفرض تأسيس

الرؤية الواضحة، حيث هذا الصراع ليس صراعاً دينياً، ولا من أجل نشر الحضارة، بل إنه صراع طبقي ضد الرأسمالية، كما هو صراع من أجل الاستقلال القومي، والتطور المستقل، والتحديث.

فالرأسمالية لا تخوض صراعاً إلا من أجل مصالحها، ولا شك في أن هذه الفكرة الماركسية قد غدت واضحة إلى حد بعيد، وهي «الرأسمالية» تخوضه من أجل الربح الذي هو «ديدنها»، ولهذا فهي تسعى إلى النهب، وإلى امتصاص فائض القيمة من كل المجتمعات، وتصدّر إلى المركز، كما تسعى إلى «فتح الأسواق» وإلى السيطرة على المواد الأولية، وهي في كل ذلك تستثير الطبقات والشعوب، وتؤسس لنشوء تناقض عدائي بينها وبين هؤلاء.

وهذا التناقض العدائي هو ما أمسك به اليسار، وما أمسكت به الحركة الماركسية، واعتبرت أنها القائدة لأحد طرفية، وأقصد الطبقات الفقيرة والشعوب المضطهدة.

لهذا تجب العودة إلى المفاهيم الأولية، وإلى المبادئ التي تجعل اليسار يساراً، وبالتالي يجب التخلي عن الأوهام التي قادت إلى «الاستسلام» لمنطق الرأسمالية، وبالتالي تتطلب ثانياً العودة إلى وعي طبيعة الصراع، ووعي آفاقه. فهذا هو الشكل القادر على المواجهة الجادة وعلى تحقيق التطور، والتكافؤ على الصعيد العالمي.

جريدة السفير

١٥/ ١٢/ ٢٠٠١.